

ظاهرة تحريف معاني الأحاديث النبوية والرد عليها

د. عبدالرحمن بن عبدالله الحازمي*

aaalhazmi@kku.edu.sa

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة تحريف معاني الأحاديث النبوية في بعض المؤلفات التي ظهرت حديثاً والرد عليها والتحذير منها، ذلك لأن إثبات المعاني الصحيحة للأحاديث من حفظ السنة النبوية، فكان لا بد من معرفة أسباب تحريف الأحاديث للرد عليها. وهذا البحث يتكون من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مطالب، وخاتمة. فالمقدمة: تشتمل على أهمية البحث وأهدافه وأسباب اختياره، والتمهيد: في تعريف الظاهرة، والتحريف لغة واصطلاحاً، والمطلب الأول: أهمية الفهم الصحيح للأحاديث النبوية ودوره في حفظ السنة النبوية، والمطلب الثاني: أثر التحريف المعاصر للحديث النبوي على السنة النبوية، والمطلب الثالث: الرد على ظاهرة تحريف معاني الأحاديث النبوية، وأخيراً الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث، وقد توصل البحث إلى: أن تحريف الأحاديث النبوية أدى إلى الخطأ في فهم السنة النبوية، وهو من أعظم أسباب الطعن فيها. وأن الفهم الصحيح للأحاديث النبوية من أعظم أسباب حفظ السنة النبوية والدين. ويجب اتباع المنهج الصحيح في فهم السنة النبوية، وذلك بفهم السياق الذي وردت فيه الأحاديث، ومعرفة النسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وفهمها في ضوء قواعد الشريعة وكلياتها، وفهم اللغة العربية، واتباع منهج أهل العلم في فهم الأحاديث.

الكلمات المفتاحية: تحريف المعاني، الحديث النبوي، مواجهة التحريف، مكانة السنة، السنة النبوية.

* أستاذ الحديث وعلومه المساعد - قسم الدراسات الإسلامية - كلية العلوم والآداب / ظهران الجنوب - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية.

The Phenomenon of Distorting the Meanings of the Prophetic Hadiths and Responding to it

Dr.Abdulrahman Bin Abdullah Al-Hazmi*

aaalhazmi@kku.edu.sa

Abstract:

This study seeks to explore the distortion of the meanings of Prophetic Hadiths as a phenomenon that has been widely noticed in some recent publications with the aim of unravelling the motives behind such a phenomenon and warning against it. The study therefore has been divided into four parts. The first part deals with the significance, reason and purpose of research. The second part presents a review of the phenomenon with definitions of relevant concepts. The third part focusses on the three demands of the study. The first demand is to reveal the vital importance of the right understanding of the Hadith for the preservation of the Sunnah. The second demand is to expose the negative impact of the recent distortion on the Sunnah. The third demand is to show the proper response to this phenomenon. The study has revealed that the distortion of Hadith leads to the misunderstanding of the Prophetic Sunnah. It also affirms that the right understanding of Hadith is one of the greatest grounds for preserving Sunnah and the religion of Islam. Therefore, we have to follow the right method to understand the meaning of Hadith by considering the contexts. We have to be able to differentiate between the important Islamic terms like the abrogator and the abrogated ,the absolute and the restricted ,the general and the private and understand these terms depending on the rules of Sharia ,Arabic Language and scholar's proper and right method.

Keywords: Distorting meaning ,Prophetic Hadiths, Comforting distortion , The status of Sunnah , Prophetic Sunnah.

* Assistant Professor of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, Faculty of Science and Arts, Dhahran Al-Janoob - King Khalid University, Saudi Arabia.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

فقد ظهرت في العصر الحديث مؤلفات تحرف معاني الأحاديث، وتصرفها عن دلالاتها وتطعن في السنة النبوية الصحيحة بسبب ذلك التحريف⁽¹⁾، فأصحابها لم يراجعوا كلام أهل العلم في فهم الأحاديث التي طعنوا فيها، ولم يراعوا السياق الذي وردت فيه، ولم يتبعوا منهج أهل العلم في فهم السنة النبوية.

فلما كثر ذلك وشاع وظهرت مؤلفات كثيرة تطعن في السنة بسبب ذلك رأيت أن من أهم الواجبات الكتابة في هذا الموضوع؛ لكشف أسبابه وآثاره وسبل مواجهته، ومن هنا جاءت فكرة الكتابة في هذا الموضوع، ووسمته بظاهرة تحريف معاني الأحاديث النبوية والرد عليها.

أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من كونه يحافظ على مكانة السنة النبوية، وكونه يعالج سببا من أهم أسباب الطعن فيها، ويبرز أثر تحريف الحديث النبوي على السنة النبوية، ويبين ضرورة معرفة أسباب رد السنة النبوية في العصر الحديث والرد عليها، ويبين أهمية الفهم الصحيح للحديث النبوي في الدفاع عن السنة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التحذير من تحريف معاني الأحاديث النبوية، وإبراز أسبابه وآثاره، والرد عليه، ومن ثمّ معالجة أهم سبب من أسباب تحريف السنة النبوية في العصر الحديث.

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث وأهدافه وأسباب اختياره.

التمهيد: وفيه تعريف الظاهرة والتحريف لغة واصطلاحًا.

المطلب الأول: أهمية الفهم الصحيح للأحاديث النبوية ودوره في حفظ السنة النبوية.

المطلب الثاني: أثر تحريف معاني الأحاديث على السنة النبوية.

المطلب الثالث: الرد على ظاهرة تحريف معاني الأحاديث النبوية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: تعريف الظاهرة والتحريف لغةً واصطلاحًا

أولاً: معنى الظاهرة لغة واصطلاحًا

الظاهرة لغة: بمعنى الكشف والبروز، فقد جاء في مقاييس اللغة: "الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد يدل على قوة وبروز من ذلك ظهر الشيء يظهر ظهوراً فهو ظاهر إذا انكشف وبرز، ولذلك سمي وقت الظهر والظهيرة وهو أظهر أوقات النهار وأضوؤها، والأصل فيه كله ظهر الإنسان، وهو خلاف بطنه، وهو يجمع البروز والقوة"⁽²⁾.

الظاهرة اصطلاحاً: هي "كل واقعه يمكن إدراكها بالحواس والتجربة"⁽³⁾.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي قائمة، فان استعمال الثاني للدلالة على أي أمر أو موضوع برز وتكرر ويمكن إدراكه على هذا الوجه وهو ما دل عليه المعنى اللغوي، وبناء على ذلك يمكن القول: إن لفظة (ظاهرة) قد أُطلقت على كل أمر برز حتى أصبح سائداً مستفيداً من دلالة المعنى اللغوي على الظهور والوضوح، وبناء على ذلك

تعرف الظاهرة بأنها: كل أمر نجم وتكرر حتى أصبح شائعاً بين أفراد المجتمع، ويمكن إدراكه ووصفه على هذا الوجه، وللظاهرة شروط يجب تحققها:

- 1- التزامن والتكرار على وفق نُظْم ثابتة مطردة.
- 2- العمومية والانتشار.
- 3- الإدراك والملاحظة بالحواس وبالوصف نفسه⁽⁴⁾.

ثانياً: معنى التحريف لغة واصطلاحاً

التحريف لغة: يطلق التحريف في اللغة على التغيير والميل بالكلمة عن معناها، قال الخليل: "والتحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها... وتحرف فلان عن فلانٍ وانحرف واحرورف: أي مال"⁽⁵⁾.

وقال ابن فارس: "الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشيء". وأشار إلى أنه أراد بالعدول: الانحراف عن الشيء، يقال: انحرفَ عنه ينحرف انحرافاً، وحرفته أنا عنه، أي عدلتُ به عنه، ولذلك يقال: مُحَارَف، وذلك إذا حُورف كَسبه فمِيل به عنه، وذلك كتحريف الكلام، وهو عدله عن جهته⁽⁶⁾.

وقال الزبيدي: "حرّف الشيء عن وجهه: صرّفه... والتحريف: التغييرُ والتبديل... وهو في القرآن: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها"⁽⁷⁾.

فأصحاب المعاجم يذكرون للتحريف عدة معان، وهي: التغيير، والتبديل، والصرف، والميل، والإزالة. ويمكن توجيه هذه المعاني كلها إلى معنى التغيير والتبديل، فصرف الشيء عن وجهه تغيير له، وكذلك إزالته والميل به.

ونلاحظ من جهة ثانية أن لا علاقة للتحريف بهيئة الكلمة، وإنما هو تغيير يتناول دلالتها فحسب. فهو بخلاف التصحيف الذي هو تغيير في هيئة الكلمة، سواء أكان ذلك عن طريق النقط، أم الرسم، أم الحركة.

ذكر التهانوي ثلاثة تعريفات للتحريف؛ التعريف الأول: في اللغة، وهو تغيير الشيء عن موضعه، والثاني: عند المحدثين حيث ذكر أن بعضهم جعل التصحيف هو التحريف نفسه، وفرّق بعضهم بين المصطلحين، والثالث: عند القراء وهو تغيير ألفاظ القرآن لمراعاة الصوت⁽⁸⁾.

أقول: علماء الحديث غالبًا ما يستعملون التصحيف مكان التحريف وجعلوه على قسمين: التصحيف اللفظي والتصحيف المعنوي⁽⁹⁾.

وبناء على ما سبق فالمقصود بالتحريف في هذا البحث هو تحريف المعنى وتغييره، وهو ما يسمى في كتب مصطلح الحديث (التصحيف المعنوي).

المطلب الأول: أهمية الفهم الصحيح للأحاديث النبوية ودوره في حفظ السنة النبوية

إن الفهم الصحيح للنصوص الشرعية من أهم الواجبات التي أكدت عليها الشريعة؛ وذلك لأن فهم مراد الله -عز وجل- ورسوله -صلى الله عليه وسلم- متوقف عليه، ولا شك أن تحريف النصوص من أهم أسباب تحريف الدين ومن ثمّ الطعن في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ ولذلك ذم الله تعالى الذين يحرفون كلامه فقال:

﴿أَفْطَمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا الْكُفْرَ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَحْرِفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ

وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٧٥) [البقرة: 75]. فبيّن سبحانه أنهم عقلوا كلامه وفهموا مراده ولكنهم حرفوا معناه، قال ابن كثير في تفسيره: "أي: يتأولونه على غير تأويله (مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ) أي: فهموه على الجليّة ومع هذا يخالفونه على بصيرة (وَهُمْ يَعْلَمُونَ) أنهم مخطئون فيما ذهبوا إليه من تحريفه وتأويله، وهذا المقام شبيه بقوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ

لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْسِيَةً يُحْرِفُونَ كَلِمَ اللَّهِ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: 13]⁽¹⁰⁾.

وجاءت السنة النبوية بالتأكيد على ذلك الأمر، فبينت أهمية الفهم الصحيح لنصوص الوحي، قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنِّي حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، قَرَّبَ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرَبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ" (11).

ولقد حرص النبي -صلى الله عليه وسلم- على بيان المعنى الصحيح لكلامه وتوضيح مراده، ولا سيما إذا ما حصل لبس أو خطأ في الفهم، فمن ذلك ما أخرجه الشيخان من حديث عمار -رضي الله عنه- قال: "بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ (12) فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِرِهْمَا ظَهْرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهْرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرِهْمَا وَجْهَهُ" (13).

وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يبين المقصود إذا حصل إشكال في الفهم فمن ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: "يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي أُرِيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ، فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ (14)، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَبِ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ، قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟ قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا" (15).

فظهر أن الحديث جاء في سياق الرأفة بالمرأة، والحرص عليها والحث على مراعاة طبيعتها، وقد بوب البخاري عليه بقوله: "بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ" (16)، فإذاً ليس المراد انتقاص المرأة ولا التقليل من شأنها، ولا احتقارها، فإن من النساء من لديها من الحكمة والعقل ما تفوق به جمعاً من الرجال، فلما سئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن المقصود بيّنه، وأزال الإشكال.

ومما يؤكد ذلك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يستشير النساء في أمور مهمة كبيرة، وهذا دليل على مكانتهن عنده، فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال للناس في الحديدية: "قَوْمُوا فَاذْخَرُوا، ثُمَّ اخْلِقُوا، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا قَامَ مِنْهُمْ رَجُلٌ حَتَّى قَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَفْهمْ مِنْهُمْ أَحَدًا، دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ لَهَا مَا لَقِيَ مِنَ النَّاسِ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَتُحِبُّ ذَلِكَ، اخْرُجْ ثُمَّ لَا تُكَلِّمَ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً، حَتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ، وَتَدْعُوَ خَالِقَكَ فَيَخْلِقَكَ، فَخَرَجَ، فَلَمْ يُكَلِّمَ أَحَدًا مِنْهُمْ، حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ نَحَرَ بُدْنَهُ، وَدَعَا خَالِقَهُ فَخَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ قَامُوا، فَذَخَرُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَخْلِقُ بَعْضًا"⁽¹⁷⁾.

وعلى هذا المنهج سار الصحابة الكرام فكانوا يحرصون على بيان معاني النصوص ويحذرون من تحريف معانيها ومن الفهم الخاطئ لها، فقد بينت أم المؤمنين عائشة معاني أحاديث كثيرة، وأزالت اللبس عنها، فمن ذلك ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "لَأَنْ أُمَّتَعُ"⁽¹⁸⁾ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزَّيْنَاءِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: وَلَدُ الزَّيْنَاءِ شَرُّ الثَّلَاثَةِ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَحِمَ اللَّهُ أَبَا هُرَيْرَةَ أَسَاءَ سَمِعًا، فَأَسَاءَ إِصَابَةً؛ أَمَّا قَوْلُهُ: لَأَنْ أُمَّتَعُ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ الزَّيْنَاءِ، فَإِنَّهَا لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ (١١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكَ رَقَبَةٌ ﴿١٣﴾ (البلد: 11-13) قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْتِقُ إِلَّا أَنْ أَحَدَنَا لَهُ جَارِيَةٌ سَوْدَاءٌ تَخْدُمُهُ، وَتَسْعَى عَلَيْهِ، فَلَوْ أَمَرْنَا هُنَّ فَرَزَيْنَ، فَجِئْنَ بِالْأَوْلَادِ فَأَعْتَقْنَا هُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَأَنْ أُمَّتَعُ بِسَوْطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمَرَ بِالزَّيْنَاءِ، ثُمَّ أُعْتِقَ الْوَلَدَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَلَدُ الزَّيْنَاءِ شَرُّ الثَّلَاثَةِ، فَلَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ عَلَى هَذَا، إِنَّمَا كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُتَافِقِينَ، يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ فُلَانٍ؟ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ - مَعَ مَا بِهِ -

وَلَدُّ زَنًا⁽¹⁹⁾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هُوَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: 164)، وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، فَلَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ عَلَى هَذَا، وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِدَارِ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ قَدْ مَاتَ، وَأَهْلُهُ يَبْكُونَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّهُمْ يَبْكُونَ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَكْفِي اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286)⁽²⁰⁾.

المطلب الثاني: أثر تحريف معاني الأحاديث على السنة النبوية

إن تحريف معاني الأحاديث النبوية من أهم أسباب ردها، وقد أشار إلى ذلك أهل العلم، قال ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه تعارض درء تعارض العقل والنقل: "وقد تأملت عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول"⁽²¹⁾.

وهذا ما حصل في الواقع المعاصر فإن تحريف معاني الأحاديث النبوية والفهم الخاطى لها من أهم أسباب ردها والظعن فيها، فمن أمثلة ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ النَّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ... وفيه: "فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَوْا لَهُمْ الْقَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرُونَ، فَالْتَأَطَّتْهُ"⁽²²⁾ بِهِ، وَدُعِيَ ابْنُهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ، إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمِ"⁽²³⁾.

ومعنى التاط به في اللغة أي: ألصق به ونسب إليه، والمقصود أن الولد نسب إلى ذلك الرجل، قال ابن الجوزي: "وأصل اللياط الإلصاق، وذلك أنهم لما استحقوا ذلك ألصقوه بأنفسهم"⁽²⁴⁾، قال ابن الأثير: "وحدث عائشة في نكاح الجاهلية فالتاط به، ودعي ابنه أي: التصق به"⁽²⁵⁾، وقال ابن حجر: "أي استلحقته به، وأصل اللوط بفتح اللام: اللصوق"⁽²⁶⁾.

فهذا هو المراد من الحديث ولكن أحد المعاصرين فهم أن المراد من قول أم المؤمنين: "فالتاط به": أي فعل الفاحشة التي هي من عمل قوم لوط والعياذ بالله! حيث قال: "فالتاط به: أي يلوطن بابنه هذا"، ودعي ابنه، لا يمتنع من ذلك "أي: لا يمنع أباه من أن يلوطن به"⁽²⁷⁾.

وهذا تحريف عجيب لمعنى الحديث، ولقد بينت أم المؤمنين أن تلك أذكحة كانت في الجاهلية وأن النبي -صلى الله عليه وسلم- أبطلها.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: إِثْمًا تَغَيَّبَ عَثْمَانُ عَنْ بَدْرٍ، فَإِنَّهُ كَانَ تَحْتَهُ بِدَتْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَسَهْمَهُ"⁽²⁸⁾، والتعبير عن زوجة الرجل بأنها تحته من أساليب العرب، فإنهم يقولون: فلانة تحت فلان أي: زوجته، ولكن "نيازي" زعم أن هذ طعن في بنت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وانتقاص لها⁽²⁹⁾.

وهذا التعبير العربي مما ورد في القرآن الكريم قال تعالى: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا

لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتٌ نُّوحٍ وَأَمْرَاتٌ لُوطٍ ۚ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَاتَمَهُمَا فَأَمَرٌ بِعَيْنِنَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ (سورة التحريم: (10)).

والسؤال هنا هل سيطعن "نيازي" في القرآن الكريم بناء على هذا الانتقاد المبني على الفهم الخاطئ، والجهل بلغة القرآن الكريم؟

ومن الأمثلة أيضًا ما جاء في الصحيحين من حديث أبي ذر -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: "هذا آدم، وهذه الأسودة عن يمينه وشماله، نسم بنيه..."⁽³⁰⁾.

ومعنى الأسودة في الحديث أي نسم أبنائه، والعرب قد يطلقون على الشخص أو الجماعة لفظ السواد، قال النووي: "فسّر الأسودة في الحديث بأنها نسم بنيه، أما الأسودة فجمع سواد كقذال وأقذلة، وسنام وأسمنة، وزمان وأزمنة، وتجمع الأسودة على أساود، وقال أهل اللغة: السواد الشخص، وقيل السواد الجماعات"⁽³¹⁾.

فلما لم يفهم أحد المعاصرين معنى الحديث قال: "راوي هذا الحديث لا يتقن العربية، ولم يعرف عند نقل الحديث معنى السواد، فكتب أسودة، وجعل الذي على اليمين أيضًا من الأسودة التي لا معنى لها"⁽³²⁾.

ومن الأمثلة أيضًا أن نيازي في كتابه دين السلطان⁽³³⁾ زعم أن حديث: "الشفاء في الحبة السوداء"⁽³⁴⁾ يدل على الاستغناء بالحبة السوداء عن التداوي!

وهذا الفهم مردود وغير صحيح، فلم يدل عليه الحديث، فالنبي -صلى الله عليه وسلم- لم يأمر بالاكْتفاء في التداوي بالحبة السوداء، ولم يصفها لكل مريض، ولم يذكرها في حديث: "الشفاء في ثلاثة..."⁽³⁵⁾، وجاءت أكثر الروايات بلفظ: "في الحبة السوداء شفاء"⁽³⁶⁾، فدلّت على أن في الحبة السوداء شفاءً، وذلك يدل على أن فيها شفاءً لبعض الأمراض وليس كلها، أو أن فيها نسبة من الشفاء لجميع الأمراض؛ لأنها تقوي مناعة الإنسان وقد لا يصل إلى درجة الشفاء الكامل الذي لا يحتاج معه إلى دواء آخر، وقد ذكر بعض أهل العلم كالخطابي والنووي أن النبي ﷺ قد يذكر أحيانًا دواءً بحسب ما شاهده من غالب أحوال أصحابه ﷺ وطب العرب، فلا ينسب ذلك إلى الوحي⁽³⁷⁾.

ومن الأمثلة أيضًا قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "من رأني فقد رأى الحق" (38)، فقد فهم أحد المعاصرين أن المراد بالحق في الحديث هو الله سبحانه وتعالى، فقال: "الحق وهو أحد أسماء الله الحسنى، أي: ومن رأني فقد رأى الله!" (39).

ولكن فهمه غير صحيح، والمعنى أن من رأى النبي -صلى الله عليه وسلم- في المنام على صفته الواردة فقد رآه حقيقة؛ لأن الشيطان لا يتمثل به.

ومن الأمثلة أيضًا ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: "يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرَائِقَ رَاغِبِينَ رَاهِبِينَ، وَاثْنَانِ عَلَى بَعِيرٍ، وَثَلَاثَةَ عَلَى بَعِيرٍ..." (40) متفق عليه.

فزعم أحد المعاصرين أن المراد بالحشر هنا حشر يوم القيامة (41)، واستشكل كيف يكون الحشر! وكيف يحصل الحشر يوم القيامة بالركوب على الدواب! وهذا بسبب فهمه الخاطئ، فإن المراد بالحشر في الحديث المذكور ما يحصل قبل يوم القيامة من علامات الساعة، قال النووي: "قال العلماء: وهذا الحشر في آخر الدنيا قبيل القيامة" (42).

ومن الأمثلة أيضًا ما جاء في حديث أنس بن مالك: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُنَيْهَةً (43)، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى غُلَامٍ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ فَقَالَ: إِنَّ عُمَرَ هَذَا لَمْ يُدْرِكْهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: ذَلِكَ الْغُلَامُ مِنْ أَتْرَابِي يَوْمَئِذٍ". متفق عليه (44).

فقد فسر أحد المعاصرين قول النبي ﷺ: "تقوم ساعتكم"، بيوم القيامة (45)، والصواب أن المراد موتهم، نص عليه هشام بن عروة كما في رواية البخاري (46).

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ "كَانَ يُصَلِّي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ، اعْتِرَاضَ الْجِنَازَةِ" (47).

فقد زعم أحد المعاصرين أن المراد بقولها اعتراض الجنازة أي أنها تشبه صلاة الجنازة⁽⁴⁸⁾، وهذا خطأ، والمقصود بيان كيفية استلقاء أم المؤمنين أمام النبي ﷺ وهو يصلي صلاة الليل، ولعل ذلك لضيق المكان، قال الحافظ ابن حجر: "أي معترضة اعتراضاً كاعتراض الجنازة، والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله، كما تكون الجنازة بين يدي المصلي عليها"⁽⁴⁹⁾.

ومما سبق يتبين لنا أن تحريف معاني الأحاديث النبوية جاء من قوم لم يفهموا المراد منها، ولم يفسروها في ضوء ما دلت عليه، ولم يراعوا دلالة لغة القرآن، ولا كلام أهل العلم المتخصصين.

المطلب الثالث: الرد على ظاهرة تحريف معاني الأحاديث النبوية

إن فهم الأحاديث النبوية إنما يكون باتباع المنهج الصحيح الذي قرره أهل العلم في فهم النصوص الشرعية وذلك يحصل برد المتشابه إلى المحكم، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والرجوع إلى كتب شروح الحديث، ومختلف الحديث ومشكلاته، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ (سورة آل عمران: 7).

فمحكم القرآن ومتشابهه حق؛ والراسخون في العلم هم الذين ردوا المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، وأما الذين في قلوبهم زيغ فردوا المحكم إلى المتشابه فغووا؛ ولهذا مدح تعالى الراسخين في العلم وذم الزائغين⁽⁵⁰⁾.

ولا شك أن من أهم الواجبات فهم الأحاديث النبوية في سياقها الذي جاءت فيه فلا يُقطع الكلام من سياقه، ولا يُجتزأ النص من دلالته؛ تجنباً للتحريف والتأويل، فكما أنه

لا يجوز فهم قوله تعالى: **قَالَ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ لِّمُصَلِّينَ﴾** (سورة الماعون: 4) مجردا عما بعده، فكذلك لا يصح قطع نصوص الأحاديث النبوية عن سياقها.

ولا بد من جمع روايات الحديث عند الحاجة والنظر في اختلاف ألفاظ الحديث ورواياته وعدم الاقتصار على موضع الإشكال فيه دون بحث ونظر وتمحيص، فإن الأعراض عن أصح الألفاظ والروايات سبيل للفهم الخاطئ للأحاديث.

كما يجب فهم الأحاديث النبوية في ضوء قواعد الشريعة وكتابتها، وعدم الاقتصار على بعض الأحاديث دون بعض.

وأما في جانب الغيبيات فلا شك أن عقل الإنسان مخلوق وإدراكه محدود، فلا يمكنه أن يعلم حقيقة كثير من الغيبيات ولا كيفيتها، فعليه ألا يقحم عقله فيما لا يدرك حقيقته، ولا سيما الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها ولا نعرف كيفيتها، مثل أحاديث صفات الله تعالى، والبرزخ، والشفاعة، والصراط، والجنة والنار، والموت وأحوال الآخرة، وسجود الشمس تحت العرش، ونحو ذلك.

فلا يجوز معارضة الأحاديث الثابتة بمجرد توهم مخالفة العقل؛ لأن العقل السليم لا ينافي النص الصحيح الصريح.

كما أنه يجب الرجوع إلى العلماء في تفسير الأحاديث النبوية المشككة ولا سيما فيما أجمعوا عليه فإنهم أعلم بالكتاب والسنة من غيرهم، وأن مخالفة ما أجمعوا عليه في فهم الأحاديث النبوية من أهم أسباب التحريف وعدم فهمها على الوجه الصحيح، وعلينا أن نتذكر وصية الله تعالى لعباده عندما أمرهم بالرجوع إلى أهل العلم فقال تعالى: **﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَوْا بِهِ ۗ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾** (سورة النساء: 83).

وفي الختام فقد توصل البحث إلى جملة من النتائج، ومن أهمها:

أولاً: أن التحريف المعاصر للأحاديث من أهم أسباب الطعن في السنة النبوية.

ثانياً: أن هناك أسباباً كثيرة لتحريف الحديث النبوي أجملها فيما يلي:

- (1) الجهل باللغة العربية.
- (2) فهم الأحاديث في غير سياقها.
- (3) الإعراض عن فهم العلماء المتخصصين من أهل الحديث.
- (4) الاقتصار على المتشابه وعدم رده إلى المحكم.
- (5) تقديم الآراء على نصوص الوحي.
- (6) الاقتصار على بعض الروايات المتوهم إشكالها.
- (7) المبالغة في تحكيم العقل وجعله حاكماً على نصوص الشريعة.

ثالثاً: من أهم وسائل مواجهة التحريف المعاصر للحديث النبوي ما يلي:

- 1- فهم الأحاديث النبوية فهمًا صحيحًا برَدِّ المحكم إلى المتشابه، وعدم ضرب النصوص بعضها ببعض.
- 2- تفسير الأحاديث النبوية يكون في ضوء السياق الذي جاءت فيه، ولا يجوز بتر النصوص عن سياقاتها.
- 3- بعض الأحاديث النبوية قيلت في ظروف معينة لها ظروف وملابسات خاصة فيجب فهمها ضمن سياقها الذي وردت فيه.
- 4- من أهم الواجبات فهم الأحاديث في قواعد الشريعة وكلياتها، فلا يجوز الاقتصار على لفظة يُتوهم إشكالها في حديث دون النظر إلى غيرها من الألفاظ والروايات.

- 5- عقل الإنسان مخلوق وإدراكه محدود، فلا يمكنه أن يعلم حقيقة كثير من الغيبات ولا كيفيتها؛ مثل أحاديث صفات الله تعالى، والبرزخ، والشفاعة، والصراط، والجنة والنار، والموت وأحوال الآخرة، وسجود الشمس تحت العرش، ونحو ذلك.
- 6- لا يجوز معارضة الأحاديث الثابتة بمجرد توهم مخالفة العقل؛ لأن عقل الإنسان عاجز، وإدراكه محدود.

الهوامش والإحالات:

(1) الكتب التي طعنت في السنة النبوية الصحيحة في العصر الحديث وحرقت معاني بعض الأحاديث كثيرة منها:

- 1- كتاب أضواء على السنة المحمدية، لمحمود أبي رية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، دار المعارف، القاهرة، ط5، دت.
- 2- كتاب دين السلطان "البرهان" لمؤلفه نيازي عز الدين، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م.
- 3- كتاب نحو تفعيل نقد متن الحديث دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين، لإسماعيل الكردي، دار الأوائل، دمشق، ط1، 2002م.
- 4- كتاب تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم، لسامر إسلامبولي، دار الأوائل، دمشق، ط1، 2000م.
- 5- كتاب جنایة البخاري، إنقاذ الدين من إمام المحدثين، لزكريا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط1، 2004م، وغيرها كثير.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 3/ 471.

(3) وهبة، والمهندس، معجم المصطلحات العربية: 114.

(4) ينظر: الطائي، أثر الظواهر الصوتية في تفسير القرآن الكريم: 14.

(5) الفراهيدي، كتاب العين: 4/ 210.

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 2/ 42، مادة حرف.

(7) الزبيدي، تاج العروس: 12/ 134.

(8) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: 2/ 77.

(9) السيوطي، ألفية السيوطي: 174، الحاشية.

(10) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 1/ 307.

(11) أخرجه: ابن حبان، صحيح ابن حبان: 1/ 270، كتاب العلم، حديث رقم (67)، ذكر رحمة الله جل وعلا من بلغ أمة المصطفى صلى الله عليه وسلم حديثا صحيحا عنه: 2 / 454، كتاب الرقائق، حديث رقم: (680)، ذكر وصف الغنى الذي وصفناه قبل. النسائي، السنن الكبرى: 5 / 363، كتاب العلم، الحث على إبلاغ العلم، حديث رقم (5816). أبو داود: سنن أبي داود: 3 / 360، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم: (3660). الترمذي: 4 / 393، أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم (2656). الدارمي، مسند الدارمي: 1/ 302، مقدمة المؤلف، باب الاقتداء بالعلماء، حديث رقم (235). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 1/ 156، أبواب السنة، باب من بلغ علما، حديث رقم (230): 5/ 227، أبواب الزهد، باب الهم بالدنيا، حديث رقم (4105)، ابن حنبل، المسند: 9 / 5051، مسند الأنصار رضي الله عنهم، حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، حديث رقم: (21991)، الطيالسي، مسند الطيالسي: 1/ 503، أحاديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، حديث رقم (616): 1 / 504، أحاديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، حديث رقم: (617): 1 / 505، حديث رقم (618). الطحاوي: شرح مشكل الآثار: 4 / 282، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله رب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه، حديث رقم (1600). الطبراني، المعجم الكبير: 5 / 143، باب الزاي، أبان بن عثمان بن عفان عن زيد بن ثابت، حديث رقم (4890)، (4891)، (154/5)، باب الزاي، عباد بن شيبان أبو يحيى المخزومي عن زيد بن ثابت، حديث رقم (4924): 5 / 154، باب الزاي، وهب أبو محمد عن زيد بن ثابت، حديث رقم (4925). الطبراني، المعجم الأوسط: 7/ 201، باب الميم، محمد بن راشد الأصبهاني، حديث رقم (7271).

(12) التمرغ هو التقلب في التراب والمعنى تقلبت على الأرض كما تتقلب الدابة، ليعم التراب جميع بدنه، ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 4 / 320.

(13) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 1/ 77، كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم، حديث رقم (345)، (346)، (347). مسلم، صحيح مسلم: 1/ 192، كتاب الحيض، باب التيمم، حديث رقم (368).

(14) العَشِيرُ هُوَ الزَّوْجُ وَالْعَشِيرُ: الْمُعَاشِرُ، كَالْمُصَادِقِ فِي الصَّدِيقِ؛ لِأَنَّهَا تُعَاشِرُهُ وَيُعَاشِرُهَا، وَهُوَ فَعِيلٌ مِنَ الْعِشْرَةِ: الصُّحْبَةِ، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 3 / 238.

(15) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 1/ 68، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، حديث رقم (304): 2 / 17، كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، حديث رقم (956): 2 / 120، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، حديث رقم (1462): 3 / 35، كتاب الصوم، باب الحائض تترك الصوم

والصلاة، حديث رقم (1951): 173/3، كتاب الشهادات، باب شهادة النساء، حديث رقم (2658). مسلم، صحيح مسلم: 50/1، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، حديث رقم (49): 61/1، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله، حديث رقم (80): 20/3، كتاب صلاة العيدين، حديث رقم (889). النسائي، السنن الصغرى: 337/1، كتاب صلاة العيدين، باب استقبال الإمام الناس بوجهه في الخطبة، حديث رقم (1/1575): 338/1، حديث رقم (1/1578): 969/1؛ كتاب الإيمان وشرائعه، باب تفاضل أهل الإيمان، حديث رقم (2/5023)، (3/5024). النسائي، السنن الكبرى: 302/2، كتاب المساجد، عدد صلاة العيدين، حديث رقم (1785): 307/2، كتاب المساجد، استقبال الإمام الناس بوجهه في الخطبة، حديث رقم (1798): 313/2، كتاب المساجد، حث الإمام على الصدقة في الخطبة، حديث رقم (1814). أبو داود سنن أبي داود: 443/1، كتاب الصلاة، باب الخطبة يوم العيد، حديث رقم (1140): 214/4، حديث رقم (4340)، والترمذي، سنن الترمذي: 43/4، أبواب الفتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب، حديث رقم: (2172). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 325/2، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة العيدين، حديث رقم (1275): 331/2، حديث رقم (1288): 145/5، أبواب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث رقم: (4013).

(16) ينظر: البخاري، صحيح البخاري: 83/1.

(17) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 193/3، كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، حديث رقم (2731). ابن حنبل، المسند: 243/31، أول مسند الكوفيين.

(18) (لَأَنَّ أُمَّتَع) أَي لَأَنَّ أُعْطِيَ، وَهِيَ صِبْغَةُ الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْرُوفِ مِنَ التَّفْعِيلِ يُقَالُ مَتَّعْتُهُ بِالتَّثْقِيلِ أَي: أُعْطِيتُهُ، وَمِنْهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَمَتَّعَ بِوَلِيدَةٍ أَي: أَعْطَاهَا أُمَّةً، وَالْمَعْنَى: لَأَنَّ أَتَّصَدَّقَ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ - كَسَوِّطٍ - فِي سَبِيلِ اللَّهِ، "أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ وَلَدَ زَيْنَةَ"، وَالْمُرَادُ: أَنَّ أَجْرَ إِعْتِقِ وَلَدِ الزَّيْنَةَ قَلِيلٌ؛ لَأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الشَّرُّ؛ فَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ قَلِيلٌ الْأَجْرَ يَنْظُرُ: أَبِي، عَوْنُ الْمَعْبُودِ: 52/4.

(19) قوله: ولد الزنا شر الثلاثة قيل: هَذَا جَاءَ فِي رَجُلٍ بَعِيْنِهِ كَانَ مُوسُوْمًا بِالشَّرِّ. وَقِيلَ هُوَ عَامٌّ، وَإِنَّمَا صَارَ وَلَدُ الزَّيْنَةَ شَرًّا مِنْ وَالِدَيْهِ؛ لِأَنَّهُ شَرُّهُمْ أَصْلًا وَنَسَبًا وَوَلَادَةً، وَلِأَنَّهُ خُلِقَ مِنْ مَاءِ الرَّأْيَانِيِّ وَالرَّأْيَانِيَّةِ، فَهُوَ مَاءٌ حَبِيْثٌ. وَقِيلَ لِأَنَّ الْحَدَّ يُقَامُ عَلَيْهِمَا فَيَكُونُ تَمْجِيسًا لَهُمَا، وَهَذَا لَا يُدْرَى مَا يُفْعَلُ بِهِ فِي ذُنُوبِهِ، يَنْظُرُ: ابْنُ الْأَثِيرِ، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: 458/2.

(20) أخرجه: الحاكم، المستدرک: 215/2، كتاب العتق، ولد الزنا شر الثلاثة، حديث رقم (2873)؛ وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيْحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ: 100/4، كتاب الأحكام، من أغان باطلا

فقد برئت منه ذمة الله، برقم: (7145). البيهقي، السنن الكبرى: 58/10، كتاب الأيمان، باب ما جاء في ولد الزنا، حديث رقم (20048)، (20049)، (20050). ابن حنبل، المسند: 5986/11، مسند عائشة رضي الله عنها، حديث رقم (25423). ابن حجر، المطالب العالية: 479/7، كتاب العتق، حديث رقم (13860)، (1518)، الصنعاني، المصنف: 454/17، كتاب الطلاق، باب شر الثلاثة، حديث رقم (13860)، (13861). ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف: 316 / 4، من أبواب صلاة التطوع، من رخص في إمامة ولد الزنا، حديث رقم (6151): 611/7، كتاب الأيمان والندور، من رخص في عتق ولد الزنى، حديث رقم (12683): 612/7، كتاب الأيمان والندور، من كره عتق ولد الزنى، حديث رقم (12686). الطحاوي، شرح مشكل الآثار: 367/2، باب بيان مشكل ما رواه أبو هريرة عنه عليه السلام أنه قال ولد الزنى شر الثلاثة)، حديث رقم (910). الطبراني، المعجم الاوسط: 269 / 4، باب العين، علي بن سعيد بن بشير الرازي، حديث (4165). قال البيهقي: سلمة بن الفضل الأبرش يروي مناكير، وقد روي عن أبي سليمان الشامي وهو برد بن سنان عن الزهري عن عائشة رضي الله عنها مرسلا في إعتاق ولد الزنا، والذهبي: سلمة لم يحتج به مسلم وقد وثق وضعفه ابن راهويه، ينظر: الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة: 118.

(21) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 1 / 147.

(22) أي: استلحقته به، وأصل اللُّوط بفتح اللام للصوص"، ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 277/4.

(23) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 15/7، كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي، حديث رقم (5127). أبو داود، سنن أبي داود: 249/2، كتاب الطلاق، باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية، حديث رقم (2272). البيهقي، السنن الكبرى: 110/7، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، حديث رقم (13753): 190/7، كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك وطلاقهم، حديث رقم (14185). الدارقطني، سنن الدارقطني: 305/4، كتاب النكاح، حديث رقم (3511): 308/4، كتاب النكاح، حديث رقم (3512): 309/4، كتاب النكاح، (بدون ترقيم). البزار، مسند البزار: 177/18، مسند عائشة أم المؤمنين، الزهري عن عروة، حديث رقم (130/154). الطحاوي، شرح معاني الآثار: 161/4، كتاب القضاء والشهادات، باب الولد يدعيه الرجلان كيف الحكم فيه، حديث رقم (6164). الطحاوي، شرح مشكل الآثار: 261/12، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سروره بقول مجزئ المدلجي في زيد بن حارثة وأسماء ابنه لما رأى أقدامهما بادية، حديث رقم (4784).

(24) ابن الجوزي، غريب الحديث: 335/2.

(25) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 277/4.

(26) ابن حجر، فتح الباري: 185/9.

(27) عز الدين، دين السلطان: 844.

(28) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 88/4، كتاب فرض الخمس، باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة أو أمره بالمقام هل يسهم له، حديث رقم (3130): 15/5، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان، حديث رقم (3698): 98/5، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان، حديث رقم (4066). الترمذي، سنن الترمذي: 73/6، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (3706). ابن حنبل، المسند: 1241/3، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، حديث رقم (5876): 1281/3، حديث رقم (6119). الطحاوي، شرح معاني الآثار: 244/3، كتاب السير، باب المدد يقدمون بعد الفراغ من القتال في دار الحرب، حديث رقم (5232)، (5233). الطحاوي، شرح مشكل الآثار: 14 / 482، باب بيان مشكل ما روي في السبب الذي من أجله قيل بيعة الرضوان كان سببها عثمان بن عفان مع غيبته عنها، حديث رقم (5774): 14 / 483، حديث رقم (5775).

(29) ينظر: عز الدين، دين السلطان: 436، حيث قال: "لاحظوا أسلوب الشيطان في الدس: وكانت تحته بنت رسول الله ﷺ".

(30) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 78/1، كتاب الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء، حديث رقم (349): 156/2، حديث رقم (1636). مسلم، صحيح مسلم: 99/1، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى السماوات وفرض الصلوات، حديث رقم (162): 101/1، حديث رقم (162). النسائي، السنن الصغرى: 110/1، كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة وذكر اختلاف الناقلين في إسناد حديث أنس، حديث رقم (1/447): 111/1، حديث رقم: (2/448)، (3 / 449). النسائي، السنن الكبرى: 197/1، كتاب الصلاة، فرض الصلاة، حديث رقم (309). الترمذي، سنن الترمذي: 254/1، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات، حديث رقم (213). ابن حنبل، المسند: 2593/5، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، حديث رقم (12495).

(31) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم: 218/2.

(32) عز الدين، دين السلطان: 371.

(33) نفسه: 525.

(34) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 124/7، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، حديث (5688). مسلم، صحيح مسلم: 25/7، كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء، حديث رقم: (2215)، (2215). ابن حبان، صحيح ابن حبان: 435/13، كتاب الطب، ذكر الأمر بالتداوي بالحبة السوداء لمن كان ذلك ملائما لطبعه، حديث رقم (6071). النسائي، السنن الكبرى: 87/7، كتاب

- الطب، الدواء بالحبة السوداء، حديث رقم (7534)، (7535). الترمذي، سنن الترمذي: 563/3، أبواب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الحبة السوداء، حديث رقم: (2041): 584 / 3، أبواب الطب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الكمأة والعجوة، حديث رقم (2070). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 504/4، أبواب الطب، باب الحبة السوداء، حديث رقم (3447). البيهقي، السنن الكبرى: 345/9، كتاب الضحايا، باب أدوية النبي صلى الله عليه وسلم سوى ما مضى في الباب قبله، حديث رقم (19625). ابن حنبل، المسند: 1538/3، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، حديث رقم (7407).
- (35) رواه البخاري، صحيح البخاري: 5 / 2152، كتاب الطب، باب الشفاء في ثلاث، حديث رقم (5357).
- (36) تقدم تخريجه.
- (37) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم: 14 / 196.
- (38) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 9 / 33، كتاب التعبير، باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، حديث رقم (6996). مسلم، صحيح مسلم: 7 / 54، كتاب الرؤيا، باب قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من رأني في المنام فقد رأني، حديث رقم: (2267)، (2267). الدارمي، مسند الدارمي: 2 / 1360، كتاب الرؤيا، باب في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، حديث رقم (2186). ابن حنبل، المسند: 10 / 5337، مسند الأنصار رضي الله عنهم، حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، حديث رقم (23047). الترمذي، سنن الترمذي: 1 / 223، كتاب الشمائل، باب ما جاء في رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم في النوم، حديث رقم (412).
- (39) عز الدين، دين السلطان: 255، 305.
- (40) أخرجه: البخاري صحيح البخاري: 8 / 109، كتاب الرقاق، باب كيف الحشر، حديث رقم (6522). مسلم: صحيح مسلم: 8 / 157، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب فناء الدنيا وبيان الحشر يوم القيامة، حديث رقم (2861). ابن حبان، صحيح ابن حبان: 16 / 331، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضوان الله عليهم أجمعين، ذكر الإخبار عن وصف الطرائق التي يكون حشر الناس في ذلك اليوم بها، حديث رقم (7336). النسائي، السنن الصغرى: 1 / 427، كتاب الجنائز، باب البيع، حديث رقم: (5/2084). النسائي، السنن الكبرى: 2 / 486، كتاب الجنائز، البيع، حديث رقم (2223). ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف: 19 / 112، كتاب الزهد، ما ذكر عن نبينا صلى الله عليه وسلم في الزهد، حديث رقم (35539). الطبراني، المعجم الأوسط: 5 / 210، باب الميم، محمد بن العباس المؤدب، حديث رقم (5107).
- (41) عز الدين، دين السلطان: 404.

(42) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم: 17/ 194.

(43) أَي قَلِيلًا مِنَ الزَّمَانِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ هَنَةٍ، وينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 279/5.

(44) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 12/5، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه، حديث رقم (3688). مسلم، صحيح مسلم: 42/8، كتاب البر والصلة والآداب، باب المرء مع من أحب، حديث رقم (2639). النسائي، السنن الكبرى: 375/5، كتاب العلم، إذا سئل العالم عما يكره، حديث رقم (5842). أبو داود، سنن أبي داود: 495/4، كتاب الأدب، باب الرجل يحب الرجل على خير يراه، حديث رقم: (5127). الترمذي، سنن الترمذي: 193/4، أبواب الزهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء أن المرء مع من أحب، حديث رقم (2385)؛ 194/4، حديث رقم (2386). ابن حنبل، المسند: 2531/5، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، حديث رقم (12195): 2547/5، حديث رقم: (12258).

(45) عز الدين، دين السلطان: 411، 437.

(46) أخرجاه: البخاري، صحيح البخاري: 2387/5، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، حديث رقم (6146). مسلم، صحيح مسلم: 2269/4، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة، حديث رقم: (2952).

(47) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 109/1، كتاب الصلاة، باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي، حديث رقم (511). مسلم، صحيح مسلم: 60/2، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، حديث رقم (512). النسائي، السنن الصغرى: 58/1، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الرجل امرأته من غير شهوة، حديث رقم (1/166). النسائي، السنن الكبرى: 135/1، كتاب الطهارة، ترك الوضوء من مس الرجل امرأته لغير شهوة، حديث رقم (156). أبو داود، سنن أبي داود: 260/1، كتاب الصلاة، باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة، حديث رقم: (710)، (711)، (712)، (713)، (714). الدارمي، مسند الدارمي: 886/2، كتاب الصلاة، باب المرأة تكون بين يدي المصلي، حديث رقم: (1453). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 105/2، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب من صلى وبينه وبين القبلة شيء، حديث رقم (956). ابن حنبل، المسند: 5827/11، مسند عائشة رضي الله عنها، حديث رقم (24722).

(48) عز الدين، دين السلطان: 539، حيث قال: "أي كالصلاة على الميت".

(49) ابن حجر، فتح الباري: 492/1.

(50) ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير: 365/2.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

- (1) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ
- (2) بادي، محمد أشرف بن أمير بن علي العظيم، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت ط2، 1415هـ.
- (3) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت.256)، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، (صحيح البخاري)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط3، 1407 هـ.
- (4) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد الله العتكي (ت.292هـ)، مسند البزار (البحر الزخار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1988م.
- (5) اليميني، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت.458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414 هـ - 1994م.
- (6) الترمذي، محمد بن عيسى (ت.279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1395هـ - 1975 م.
- (7) التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
- (8) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ت.728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبع ونشر إدارة النشر والثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1411هـ - 1991م.
- (9) الجزري، المبارك بن محمد بن محمد الشيباني (ت.606هـ)، النهاية في غريب الأثر: تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
- (10) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت.597هـ)، غريب الحديث، تحقيق: عبد المعطي أمين بن أمين قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.
- (11) الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري (ت.405هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411 هـ - 1990م.

- 12) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت.354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414 - 1993.
- 13) ابن حجر، أحمد بن علي (ت.852هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تنسيق: سعد بن ناصر عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، الرياض، ط1، 1419-1998م.
- 14) ابن حجر، أحمد بن علي (ت.852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- 15) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت.241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر، د.ت.
- 16) الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد (ت.385هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
- 17) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت.275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 18) الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت، ط1، 1414هـ.
- 19) الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت.794هـ)، بدر الدين، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط1، 1421هـ، 2001م.
- 20) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ألفية السيوطي في علم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- 21) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ.
- 22) الطائي، رافع عبد الغني يحيى، أثر الظواهر الصوتية في تفسير القرآن الكريم، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2020م.
- 23) الطبراني، سليمان بن أحمد (ت.360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
- 24) الطبراني، سليمان بن أحمد (ت.360هـ)، المعجم الكبير تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط2، 1404هـ - 1983م.

- (25) عز الدين، نيازي، دين السلطان "البرهان"، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1997م.
- (26) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا (ت.395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، 1420هـ - 1999م.
- (27) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.
- (28) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت.774هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، 1401هـ.
- (29) ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت.275هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت. د.ت.
- (30) مسلم بن الحجاج مسلم (ت.261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1374هـ-1954.
- (31) النسائي، أحمد بن شعيب (ت.303هـ)، السنن الصغرى (المجتبى)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1406 هـ - 1986م.
- (32) النسائي، أحمد بن شعيب (ت.303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، 1411 هـ - 1991م.
- (33) وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1984م.

